مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية
Eissn :2600-6413 Issn : 2353-0480

المجلد 7 / العـــدد: 02 (2019)، ص 08-16

# تأثيرات العولمة الاقتصادية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية

**الدكتور: عبد القادر تومي**

**المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة**

تاريخ الاستلام: 2019/09/05 تاريخ القبول: 2019/10/10 تاريخ النشر: 2019/11/0

الملخص:

يأتي البعد الاقتصادي أو العولمة الاقتصادية في مقدمة الأبعاد الأكثر وضوحاً واكتمالاً، وهي تشير إلى بروز عالم بلا حدود اقتصادية، فيه يجري النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي وانتقال حر لرأس المال والسلع والخدمات عبر شركات عابرة للجنسيات والقارات، لا تخضع نشاطاتها لسيطرة وتدخل الدول، وللرقابة الحدودية التقليدية إلا بالقدر القليل. من اثار العولمة على المستوى الاقتصادي بعد تقهقر الاشتراكية لحساب الرأسمالية، سيادة فلسفة التحرر الاقتصادي، وهي فلسفة تبعد تدخل الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي باعتبارها وسيلة تنظيم، وتقييد في نفس الوقت، و تعطي في المقابل للسوق دورا مهما في إدارة الشؤون الاقتصادية ، اعتقادا أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في تحقيق النمو الاقتصادي

**الكلمات الافتتاحية:** الاقتصاد ؛ ابعاد ؛ الاشتراكية ؛ الرأسمالية ؛ التحرر

The Arab land is one of the richest in the world with human, natural and economic resources, but we often wonder to what extent the Arabs have been able to influence this diverse richness in the course of world events, or to take the initiative in some of those events? We may ask: to what extent have the Arabs been able to create a real internal self-balancing movement between the members of their society, in terms of individual and collective creativity, capable of analysing its reality and looking forward to its future through its positive dealings with its positive dealings with its global environment? In a nutshell, what is the position of the Arabs in their interaction and their vulnerability to global events in the time of globalization؟

**تمهيد:**

إن الحكم على أي أمة من الأمم بالتخلف والجهل والفقر والتبعية والانغلاق... أو الحكم لها بالتقدم والارتقاء العلمي والمعرفي الأصيل والمنفتح على الآخر بعيدا عن الاستلاب "إنما ينبثق من رصد صورة واقع هذه الامة."[1] انطلاقا من هذا القول نحاول رصد الواقع العربي في زمن التغيرات السريعة والأحداث العالمية التي تؤثر دون شك في حركية المجتمع العربي.

[1] حسين جمعة، العرب اليوم بين الواقع والطموح، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب – دمشق. 2005

إن الأرض العربية تعدُّ من أغنى أراضي العالم بالموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية، ولكن كثيرا ما نتساءل إلى أي مدى استطاع العرب أن يؤثروا بهذا الغنى المتنوع في مجريات الأحداث العالمية، أو أن يمسكوا بزمام المبادرة في بعض تلك الأحداث؟

وربما نتساءل: إلى أي مدىً استطاع العرب أن يحدثوا حركة توازن داخلية ذاتية حقيقية بين أفراد مجتمعهم، على صعيد الإبداع الفردي والجماعي قادرة على ان تحلل واقعها وتستشرف آفاق مستقبلها من خلال تعاملها الايجابي مع محيطها العالمي ؟ وبصورة مختصرة ما هو موقع العرب في تفاعلهم وتأثرهم بالأحداث العالمية في زمن العولمة ؟

إن المتابع المدقق لوضع الامة العربية تنكشف امامه سلبيات العولمة بصورة أساسية في الغزو الثقافي. وتراجع الإنتاج الوطني لحساب الشركات متعددة الجنسيات، وكذا إغراق السوق بالإنتاج العلمي والفني والاقتصادي للدول الغنية، مع تهميش الإنتاج والإبداع الوطني للدول النامية. وخلاصة القول أن العولمة بأبعادها المختلفة ليست كلها إيجابية، وإنما لها آثارها السلبية الكثيرة التي تمس جميع المجتمعات في بنيتها المختلفة وبخاصة منها تلك التي لا تملك مقومات قادرة على التصدي والصمود. كما ان المتابع لحياة الأمة العربية يدرك بوضوح مع الاسف اختلال منظومات القيم الخلقية والمعرفية والنفسية فضلا عن الضعف الذي اعترى فعلها الانتاجي وهو ما جعل العرب تابعين للآخر ومستهلكين لكل ما ينتجه؛ فصاروا أرقاماً استهلاكية وحسب، ولتعزيز هذه الصورة نعرض مختلف الجوانب من حياة العرب ونرصد الواقع كما هو من خلال ما تكشفه الدراسات والأبحاث.

**اقتصاديا:**

لاشك ان العالم العربي منخرط في نظام العولمة سواء مع دول الجوار المتوسطي الاوربية او مع الولايات المتحدة الامريكية، فالدول الاوربية عززت موقعها مع الدول التي استعمرتها او وقعت تحت انتدابها،[2] وعملت الولايات المتحدة على تعزيز تواجدها الاقتصادي من خلال شركاتها الكبرى ، ووجودها السياسي من خلال تأثير نفوذها على مجريات الامور هذا ما جعل احدهم يقول "إن الهيمنة الأمريكية على الدول تفقد الدول سلطة القرار على النشاطات الاقتصادية"، [3] وهذا ما اثر سلبا على السياسة الاقتصادية لدول المنطقة ، حيث لم تستطع الدول العربية على الرغم مما تتوفر عليه من امكانيات ،ان تحدث عملية تنمية ذاتية ترتكز على الذات، ولا في ايجاد قاعدة صناعية واسعة، ولم تخرج الصادرات العربية عن دائرة النفط ومشتقاته، خلافا للتنوع في المنتجات الواردة من الخارج والموجهة نحو الاستهلاك.ومن هنا كانت المنافسة شديد ة بين الولايات المتحدة و الدول الاوربية على الهيمنة على السوق العربية والاستفادة من تنامي الاستهلاك والطلب على السلع بالاعتماد الشديد على الاستيراد .

---

[2] مثل فرنسا مع دول المغرب العربي وبريطانيا مع دول الخليج .

[3] Christian Chavagneux, économie politique internationale, P : 103

**تاثيرات العولمة الاقتصادية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية**

ان الاقتصاد العربي بصورة عامة ليس متماسكا ولا يشكل مجالا متكاملا بل يخضع الى كثير من الانكسارات التي تتحكم فيها قوى الطرد والجذب ، فالتباين لا يقع فقط في أساليب الإنتاج وتخلفها، وإنما يتجسد في وسائل التبادل والاتصال. فأواصر القربى والجغرافية تكاد تكون مقطوعة فضلاً عن الاختلاف والتباين في طبيعة التعامل مع الاخر العربي. كما يعاني الاقتصاد العربي من عدة مشاكل ابرزها نقص الخبرة الاقتصادية التي تؤهله لمواجهة كل التحديات القادمة .

ينظر مناهضو العولمة على أنها تمثل خطراً دائماً على الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأن هذه الصناعات لا تقوى على منافسة المنتجات الصناعية المستوردة من الدول الصناعية ، سواء من حيث الجودة أو تكاليف الإنتاج . كما أن منشآت تجارة التجزئة صغيرة الحجم تصبح في وضع تنافسي غير متكافئ أمام زحف منشآت التوزيع العالمية داخل السوق الوطنية؛ مثل سلسلة محلات **كارفور** ، و**مونوبري** وغيرها ، وترتب على ذلك إفلاس الكثير من هذه المنشآت والصناعات وفقد الكثير من المواطنين لوظائفهم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة . و يدفع تحقيق الربح من طرف الشركات متعددة الجنسية التي توطن إنتاجها في دول العالم الثالث إلى استغلال مواطني هذه الدول العاملين في هذه الشركات، ومن اهم صور الاستغلال تخفيض الأجور و إجبار العمال على العمل ساعات طويلة ، وتقدم هذه الشركات على ذلك نظرا لما تتمتع به من نفوذ قوي ونافذ لدى صناع القرار السياسي في الكثير من الدول النامية4.

من هنا كان لا بد من ايجاد استراتيجية عمل قادرة على احداث الاستقلال الذاتي وان كانت نظريا كما قال **ميشال كابرون** " تبدو جذابة ولكنها ليست قابلة للتحقق بسهولة"[5] إلا اذا ترافقت مع وجود استراتيجية حقيقية للتنمية الاقتصادية كما ان التبعية للغير في المجال الاقتصادي تنتج العجز الغذائي ، الفقر ،البطالة المزمنة، المديونية المتصاعدة ، التأهيل التقني البطيء، التصنيع المحدود كل ذلك يعرقل مسار التنمية الاقتصادية في المنطقة.

**سياسيا:**

لم تكن السياسات العربية بمنأى عن تأثيرات الهيمنة الامريكية، حيث انزوت دعوة الوحدة العربية جانباً، وفقد التضامن العربي قوته تلاحمه. فما ينتج من قرارات عن المؤتمرات القومية العربية الكثيرة سرعان ما ينحدر من سيئ إلى أسوأ تعبيرا عن حالة فقدان الثقة من هذا النظام أو ذاك .ومن ثم وصلت حالة الأمة العربية إلى أشكال ضعيفة ولاسيما إبان حربي الخليج الأولى والثانية... ثم ظهرت بشكل أعجب صور التضامن الهزيل إبان العدوان على العراق

---

[1]– بنيامين باربر ، " عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة " ، ترجمة أحمد محمود، إصدارات المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 1998، ص:259.

[5]– ميشال كابرون (تحت اشراف) اوربا في مواجهة الجنوب . العلاقات مع العالمين العربي والإفريقي . ترجمة اديب نعمة . دار الفرابي بيروت. لبنان الطبعة الاولى 1992 ص: 144

الشقيق في 20 مارس 2003م بعد أن نفذت بحقه. وأصبح السلوك السياسي العربي في كثير من الاحيان تحكمه **الفردانية** في التسيير وهي بالمعنى السياسي مذهب يعني هيمنة الفرد على الجماعة.[6]

إنَّ أبرز مساوئ العولمة السياسية انها تستغل ورقتي الديمقراطية وحقوق الانسان لكي يتدخل الاقوياء وأصحاب النفوذ في الشؤون الداخلية لبعض الدول بحجة حماية حرية الافراد وحقوقهم داخل بلدانهم، وهو ما حصل في افغانستان والعراق على سبيل المثال.من هنا كان من الضروري:

. التأكيد على ما يتيحه الإسلام من مساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الأفراد ، وفوق كل هذا صلاحية الشريعة الإسلامية كقانون لحقوق الإنسان

حتى لا تعطى الفرصة لأي تدخُّل اجنبي في الدول بحجّة تعزيز الديمقراطية او حماية حقوق الإنسان.

**عسكريا:**

ان الوضع العربي الهزيل عسكريا يعكس مستوى التبعية المفروض خارجيا على هذه الامة وان كان العلم العربي يقتني اسلحة فهو لا يأخذ ما هو متطور فضلا عن منع استعماله للأسلحة النووية وفي المقابل يسمح لليهود تطوير هذا النمط من الاسلحة بل وتشجع امريكا حليفتها على هذا المنحى حتى يسهل عليهما حماية امن اسرائيل من جهة والاستيلاء على مقدرات الأمة العربية من جهة اخرى، فالعدوان الأمريكي على المنطقة قام بعمل عدائي عسكري مخطط يهدف إلى تدمير الأرض والحضارة والعلم والعلماء.

**البحث العلمي.**

واقع التعليم في الأقطار الإسلامية واقع مؤلم ومأساوي، وتتجلى أزمة التعليم هذه في غياب فلسفة تربوية واضحة المعالم، وانتشار الأمية، والوضع التعليمي للمرأة ، والاهتمام بالتعليم النظري دون التعليم الفني، وهجرة العقول العربية الى الخارج.

فمن المؤسف أنَّ أوضاع البحث العلمي محبطة في عالمنا العربي والإسلامي، فبينما نجد أنَّ حصيلة:

البرازيل 42 بحث لكل مليون شخص ، وفرنسا 840 بحث لكل مليون شخص ، وسويسرا 1878 بحث لكل مليون شخص، نجد أنَّ العالم العربي بأسره يملك 26 بحث[7] لكل مليون شخص.

إن البلاد العربية –وللأسف- موغلة في الأمية، والجهل، وارتفاع نسبة الأمية في البلاد العربية له تأثير سلبي أثناء التلقي من الثقافة الوافدة، فالكأس إذا كانت خالية، أمكن ملؤها بأنواع المائعات[8].

وإلقاء نظرة سريعة على هذه الأرقام تغني وتوضح المراد:

---

[6] Michel Blay (sous la direction ) grande dictionnaire de la philosophie édition CNRS Paris 2005P :549

[7]– افراح بنت علي الحميضي "سياسة مواجهة تحديات العولمة ضد المرأة والمجتمع". 19 ماي 2005 . www.lahaonline.com

[8] – ناصر بن سليمان العمر "رسالة المسلم في حقبة العولمة" مركز الدراسات الإسلامية بقطر– لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في ربيع أول/1424 www.almoslim.net .

وفقاً لإحصائيات اليونسكو يقول مدير مكتب اليونسكو الإقليمي (فكتور بلة) في المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي الذي استضافته الجزائر بمشاركة 20 دولة عربية في 2002/4/23م: "إن عدد الأميين بالوطن العربي يبلغ نحو 70 مليونا، وإن ما يزيد على 90% من الطلبة العرب لا يمتلكون ثقافة معلوماتية.وقال : إن غالبية الدول العربية تتجاهل تعليم الطفل في المرحلة التحضيرية، كما أن 40% من الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والخامسة عشرة لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة.وأضاف أن أحدث الإحصاءات المتوافرة لدى اليونسكو تظهر أن أكثر من 70 مليونا في الوطن العربي لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، وأشار إلى أن ذلك لا يعني الحديث عن الأمية الحاسوبية، وصنف (بلة) التعليم في الوطن العربي بأنه يقع ضمن أدنى المستويات في العالم"[9].

ثقافيا :

لايختلف الضعف الذي اعترى الواقع الثقافي العربي عن مستوى الضعف الذي اطبق على القطاعات الاخرى وما أحسن ما عبر عنه **فهمي هويدي** معلقا على تأثير الجانب السلبي للبث التلفزيوني على الشعوب العربية ومتحدثا عن تونس حيث قال: "خرج الاستعمار الفرنسي من شوارع تونس عام 1956 م، ولكنه رجع إليها عام 1989م، لم يرجع إلى الأسواق فقط، ولكنه رجع ليشاركنا السكن في بيوتنا، والخلوة في غرفنا، والمبيت في أسرة نومنا. رجع ليقضي على الدين، واللغة، والأخلاق، كان يقيم بيننا بالكُره، ولكنه رجع لنستقبله بالحب، والترحاب، كنا ننظر إليه فنمقته، أما الآن فنتلذذ بمشاهدته، والجلوس معه إنه الاستعمار الجديد، لا كاستعمار الأرض، وإنما استعمار القلوب، إن الخطر يهدد الأجيال الحاضرة، والقادمة، يهدد الشباب والشابات والكهول والعفيفات، والآباء، والأمهات. وقال: إن الفرنسيين غادروا تونس عام 1956 م وعادوا إليها عام 1989 م ليقتحموا كل بيت، وقرروا أن يقضوا داخله 20 ساعة كل يوم، يمارسون تأثيرهم على اللغة،والأخلاق، والفكر، والوعي، عند الصغار والكبار، والنساء والرجال، والشباب، والفتيات، وإن كان الخطر أكبر يهدد الجيل الجديد كله"10.

**اثر العولمة في التنمية البشرية العربية :** يعتبر بعض الاقتصاديين ان للانفتاح الاقتصادي على العالم اثرا ايجابيا في رفع مستوى التنمية البشرية وتخفيض درجة الفقر[11]. واعتقد أن ظاهرة العولمة تخلق فرصا ظاهرية كثيرة للبلدان وتقدم فرصا جديدة للاقتصاديات الناشئة منها:

1. اقامة أسواق جديدة للتجارة.
2. الحصول على سوق من أكبر الأسواق ومن تم إيجاد مجموعة عريضة من السلع و الخدمات.

---

[9] - ناصر بن سليمان العمر "رسالة المسلم في حقبة العولمة" مركز الدراسات الإسلامية بقطر – لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في ربيع أول/1424 www.almoslim.net

[10] فهمي هويدي – جريدة الأهرام 1989/6/27 م. www.almoslim.net/admin

[11]– جلال امين ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاورغواي ، 1898– 1998. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان الطبعة الاولى – 1999 . ص: 48

3. -تدفقات كبرى إلى الداخل من رؤوس الأموال الخاصة.
4. -تحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. -إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي القائم على التصدير.
6. -الحد من اتباع الحكومات سياسات لا تتلاءم مع الاستقرار المالي طويل الأجل.

في اعتقادنا ان النمو الاقتصادي يتوقف على عدة عوامل مثل درجة المساهمة في التجارة الدولية، وانخفاض مستوي التعريفات الجمركية، وقلة القيود الكمية على الواردات، ومستوى العمالة، ونمط توزيع الدخل.

وهناك بعض الدول العربية قد تأثرت ايجابا نسبيا بزيادة انفتاح اقتصادها على العالم الخارجي (العولمة) ، وفي المقابل كان لرياح العولمة ايضا تأثيرها السلبي على واقع الدول العربية.

فالدول القوية تستغل نفوذها للتدخل في فرض بعض الشروط التي تعيق التنمية كما يرغب فيها المجتمع العربي وتستخدم المؤسسات المالية والنقدية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في وضع الدول النامية والفقيرة امام خيارين: إمَّا الاستفادة من الميزات المقدَّمة من المؤسسات المالية العالمية، إذا ما التزمت بالشروط المُعلنة مقابل تدخُّل تلك المؤسسات في الكثير من خصوصياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإمَّا المحافظة على سيادة الدولة ورفض أي تدخُّل في شؤونها، مما يجعلها رهناً للفقر والانعزال.ومن هنا كان لسياسة التجسس الاقتصادي اثرها القوي في التمهيد لتطبيق الهيمنة الاقتصادية وقد اكدت كثير من الدراسات العلمية الخاصة بسياسة الولايات المتحدة الامريكية على الارتباط العضوي بين عمل المخابرات الامريكية وتقدم المصالح الاقتصادية للشركات الامريكية ذات الوزن الكبير. من ذلك الوثيقة السرية للمخابرات المركزية الامريكية المؤرخة في 3 ديسمبر 1974 التي كشف عنها في صيف 1975 الموقعة من طرف **هنري كسينجر** وزير الخارجية انذاك والموجهة الى سفارات وقنصليات الولايات المتحدة عبر العالم[12].

كما يمكن للعولمة ان يكون لها اثر مهم في التنمية البشرية من خلال زيادة معدل انتقال الافكار الايجابية والمعلومات المفيدة على كل المستويات هذا الانتقال يجعل المجتمع اكثر ديناميكية وحيوية خلافا للمجتمع المنغلق الذي يحاصر نفسه عندما يرتبط بأرضية لا تقبل الانفتاح على الاخر، لكن بالمقابل يمكن لتغلغل الافكار السلبية وأنماط السلوك الشاذة والقيم الفاسدة اثرها السلبي على المجتمع.

والخلاصة هي ان المجتمعات العربية قد تأثرت برياح العولمة تأثرا ايجابيا في بعض جوانبه، وسلبيا في جوانب اخرى.

---

[12] – تتضمن الوثيقة 69 سؤالا النصف منها مخصص لنشاط الاتحاد السوفيتي والنصف الاخر مخصص لمجالات التجسس الاقتصادي تطلب فيها تقارير مفصلة عن الوضع الاقتصادي العالمي والتوقعات المنتظرة في السنوات القادمة.

**إستراتيجية مواجهة تهديدات العولمة الاقتصادية :**

لكي تتمكن الدول الإسلامية من مواجهة أخطار العولمة الاقتصادية والاستفادة بأكبر قدر من مزاياها وتفادي أو التقليل من آثارها السلبية، فإنها – كمجموعة- ملزمة بتطوير عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والتقنية لديها. ومن أهم الآليات والشروط الواجب توفرها والوسائل المساعدة للتعامل الايجابي مع هذه العولمة ما يأتي:

**1 -احداث التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية :**

حيث يؤدى التكامل الاقتصادي إلى توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول التي دخلت في برنامج التكامل، كما أن ذلك سبيل إلى تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في كل دولة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاجية واتساع نطاق التبادل التجاري بين هذه الدول. ويمكن إيجاز أبرز منافع التكامل الاقتصادي في النقاط الآتية :

1- اتساع نطاق السوق واندماج الأسواق الوطنية يؤدى إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة وفق المزايا النسبية الحقيقية، وهذا يترتب عليه أو ينتج عنه رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة المقدرة على المنافسة الدولية13.

2 – ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج.

3 – تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الدول المتكاملة ، مما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية14.

4 - تنويع سلة الإنتاج والصادرات السلعية والخدمية في إطار من التنسيق بين الدول المشتركة في برنامج التكامل.

5 - زيادة التجارة البينية بفعل الترتيبات التكاملية بين الدول المشتركة في التكتل أو التكامل الاقتصادي.

ومع كل هذه المزايا المتوقعة للتكامل الاقتصادي إلا أن هناك بعض العقبات أو العوائق التي تقف في وجه الدول الإسلامية أثناء سعيها لتحقيق هذا التكامل.[15]

---

[1]– رفعت السيد العوضي ، التكامل الاقتصادي الإسلامي مقومات ونتائج أعماله في الدعوة الإسلامية ، دار المنار القاهرة، ط 1 / 1409 هـ – 1989، ص: 48 – 50.

2– د. محمد الأمين الشنقيطى ، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة،المملكة العربية السعودية. د. ت، ص: 316.

[15] - لعل من أبرزها:

أ – التفاوت في المستوى الاقتصادي واختلاف أساليب ووسائل وأولويات التخطيط بين دولة وأخرى.

ب – ضعف واختلال الهياكل الإنتاجية، والتشابه في الاعتماد على القطاع الأولي، مما يجعل هذه الدول أقرب إلى التنافس منها إلى التكامل.

ج – اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يؤدي إلى اختلاف دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي من دولة لأخرى.

د. – تدخل الاعتبارات السياسية في القرارات التكاملية.

ومن المستلزمات الضرورية لمواجهة تيار العولمة الاقتصادية

- السعي الحثيث للأخذ بالأساليب العملية والتقنية الملائمة لحاجات التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وهذا يعنى أنه ليس بالضرورة أن تكون أحدث المخترعات والصيحات في العالم هي الهدف، بل ما يتوافق وأوضاع وظروف هذه الدول ويلبي احتياجاتها الفعلية16.

- الاهتمام برأس المال البشري:

تعاني الدول الإسلامية بعامة من تخلف مستوي التقنية وأساليب الإنتاج فيها، مما يرجع في جانب كبير منه إلى ضعف برامج التعليم والتدريب وارتفاع نسبة الأمية وضآلة جهود البحث العلمي وانعدام روح المبادرة والابتكار...الخ،

6 - تفعيل الدور السياسي والاقتصادي لدول العالم الإسلامي:

في ظل التطورات السريعة التي تطرأ على الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة يجب أن يكون أبناء الأمة وعلماؤها على يقظة تامة للكشف عن التحديات والمشكلات التي تواجه دولهم.

---

هـ – عدم وجود معايير موضوعية مقبولة لتنويع التخصصات وتقسيم العمل بين الدول، وكذا عدم وجود معايير واضحة ومقبولة لتوزيع أعباء وعوائد التكامل.

و – الجهود الكبيرة للشركات متعددة الجنسية في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وبالتالي السعي لعرقلة أية جهود إقليمية في هذا الشأن.

3 ¯ عبد الحق الشكيري " التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي"، كتاب الأمة رقم (17 )، طبعة الاولى / 1408 هـ الدوحة، قطر، ص: 140.